التفسير الموضوعي
مقارنات بين السيد الصدر وآخرين

مراجعة: زين العابدين بكري

قراءة في كتاب: **التفسير الموضوعي مقارنات بين السيد الصدر وآخرين**

تأليف: جواد علي كسار

الناشر: مؤسسة الثقلين، بيروت

التاريخ: الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ.

على عجالة من أمره، وفي حاضرة النجف الأشرف العلمية، ألقى آية الله العظمى السيد الشهيد محمد باقر الصدر (رحمه الله) مجموعة دروسه في التفسير الموضوعي للقرآن الكريم، فلم يلبث بعد مشروعه التفسيري هذا إلا قليلاً، حيث اعتقلته السلطة العراقية ونفّذت بحقه حكم الإعدام. ذهب السيد الصدر وبقي مشروعه الفكري والإبداعي في غير مجال من مجالات الحياة، يتدفّق بالحركة ويثير اهتمامات الدارسين والباحثين، لاكتناه أبعاده، وتوظيفه في عملية التطوير والبناء التي خاض عباب سجالاتها ـ السيد الصدر ـ وبمقدرة فائقة قَلَّ لها نظير. وتبقى المسألة المهمة بالنسبة للدارسين والباحثين في المنظومة الفكرية للسيد الشهيد الصدر هي، في كيفية القراءة. فالقراءة الأحادية الاتجاه التي تنظر إلى موضوعها بنظرة واحدة واتجاه واحد سوف تقع في الاختزال، اختزال المشروع إلى أحد أبعاده ما يفوّت على الدارسين اكتناه الشيء على حقيقته التي صار إليها. فنظرية التفسير الموضوعي، يمكن النظر إليها بوصفها محاولة تفسيرية تقع في مجال علم تفسير القرآن، أُسوة بمثيلات لها كثيرة درج المفسرون على اتباع أحدها فهي، وفق هذه النظرة، تتحوّل إلى مجرّد رؤية في التفسير تصطف إلى جانب غيرها في قائمة الرؤى الاجتهادية المتدافعة، وربما تتشابه أو تختلف جزئياً معها، شأنها شأن الاتجاهات الاجتهادية الأخرى التي تقع في مجال علمي معين.

ومن الضروري للباحث في موضوع معين، أن يركّز اهتمامه لمعرفة السياق الذي يتموضع بحثه فيه، ليقرأه في ذلك السياق. وبعبارة أُخرى، ليستكشفه في إطارٍ منتظمٍ من الرؤى والمناهج والأُطر العلمية، وليتوفّر على أبعاده وغاياته وحتى قيمته العلمية، في ضوء هذا المنهج الاستكشافيّ المعرفيّ، لا في ضوء منهج آخر مبتسر وقاصر قد يصلح لقراءة غير السيد الصدر، لا السيد الصدر نفسه، في ما أعاد إنتاجه في غير مجال من مجالات الفكر الإسلامي المعاصر.

وحسناً فعل الكاتب جواد علي كسّار في كتابه: «**التفسير الموضوعي مقارنات بين السيد الصدر وآخرين**» عندما قرأ المحاولة الصدرية المبدعة في التفسير الموضوعي للقرآن الكريم في إطار المشروع الإحيائي والتغييري الإسلامي المعاصر، والذي كان السيد الصدر أحد رواده المعاصرين والكفوئين. ففي كتابه المذكور الذي بلغت صفحاته مائة وسبعاً وأربعين صفحة من القطع المتوسط، والذي تخلَّلته خمسة عناوين رئيسة هي بمثابة فصول للكتاب، تناول المؤلف تحت عنوان رئيس: «**نشأة الاتجاه الموضوعي**»، مسألة الإحياء والعودة إلى القرآن، رابطاً إياها

بالمشروع الصدري في تفسيره الموضوعي عنوان هذه المراجعة؛ حيث أشار المؤلف إلى حركة الإحياء الإسلامي، ونداءات العودة إلى القرآن التي هي محور هذه الحركة، مؤكّداً أنه في غضون حركة الإحياء برزت علاقة حميمة بين المنهج التفسيري والدور الذي يمارسه المصلحون المغيِّرون في المجتمع من أمثال السيد جمال الدين الأفغاني (١٨٣٩ـ١٨٩٧) والشيخ محمد عبده (ت: ١٣٢٣ هـ) ورشيد رضا (ت: ١٣٥٤ هـ) والشيخ عبدالحميد بن باديس (ت: ١٣٥٩ هـ) والشيخ محمد جواد مغنية (ت: ١٩٧٩م) وآخرين، ارتبط كل واحد منهم بمشروع تفسيري أو بمنهج معيّن في تفسير القرآن.

ومع الشهيد السيد محمد باقر الصدر والإمام الخميني، تتضح وشائج القربى ما بين الموقع النهضوي والإصلاحي وبين المنهج التفسيري؛ إذ دشّن هذان العلمان نهاية القرن الهجري الرابع عشر بأعمال قرآنية تنطوي على إبداع وتجديد ملحوظين، ما يؤكد وجود علاقة حميمة بين إرادة الإصلاح والتغيير وبين القرآن الكريم. وبعبارة مهمة، قرر المؤلف أن التفسير الموضوعي وُلِد عبر هموم الواقع بوصفه استجابة لحاجة المسلمين للعودة إلى القرآن، أكثر من كونه قد انبثق من أحشاء حركة علمية نظرية في حلقات البحث والدراسة[٢]. هذا بُعدٌ أشار إليه المؤلف، وثمةَ بُعدٌ آخر مهم جداً، هو أن ارتباط الهمّ التغييري النهضوي بالتفسير، ترك آثاره الحيوية على جميع التفاسير التي كتبها الروّاد المصلحون. وبالنسبة للسيد الصدر، فإن البعد التغييري النهضوي، ترك آثاره على منهج السيد الصدر وأدواته في تفسيره الموضوعي؛ بحيث يصير الفرق واضحاً بين تفسيرٍ يُكتب من أجل الحياة وبين آخر يُكتب بغير ذلك المنهج.

فالتفسير الموضوعي الذي يلتزم تحديد موقف نظري للقرآن الكريم، وبالتالي للرسالة الإسلامية من موضوع من موضوعات الحياة، إنما يحاول إيجاد صلة تفاعل بين القرآن وبين حركة الحياة تكون القيمومة فيها لكتاب الله تعالى، وفي مثل هذه الممارسة كما يقول السيد الصدر، «**يلتحم القرآن مع الواقع، يلتحم القرآن مع الحياة؛ لأن التفسير يبدأ من الواقع وينتهي إلى القرآن**»، وبذلك وحده تبقى للقرآن حينئذ قدرته على القيمومة دائماً وقدرته على العطاء المستجد أبداً، وقدرته على الإبداع على حدّ تعبير السيد الصدر.

قد يجد المرء، أن قيمومة القرآن وقوامته على الأشياء تفقد معناها إن لم يلتزم المفسّر بعملية الدمج أو التوليف بين الواقع البشري وبين القرآن؛ بحيث يتحوّل هذا الأخير إلى مرجع لكل إشكاليات واستفهامات الأول. وإلا فإن الفصل بينهما يضعنا أمام سؤال أن القرآن لمن؟ لنفسه أم لغيره؟ فإذا كان لغيره، فكيف إذاً، تتحقق قوامته حيث يهدي للتي هي أقوم؟!

لقد ابتدأ المؤلف كتابه بحشد مجموعة كبيرة من التعاريف للتفسير الموضوعي لمؤلفين وكتاب متعددين، وقع تفسير السيد الصدر في خضمها كواحد منها، وكان ينبغي اعتماد تفسير صاحب النظرية بالدرجة الأساس؛ لأن جميع التفاسير الأخرى، إما هي قراءات أخرى لنظرية السيد الصدر، وإما هي مجرد أفهام أخرى لهذا اللون من التفسير[٣]،

وبالتالي فليس من الصحيح تقديم الفرع على الأصل، خصوصاً إذا كان هذا الأصل نظرية متكاملة الأدوات والمناهج، تُحدَّد تسميتها من قِبَل المؤسس اصطلاحاً بـ «**التفسير الموضوعي**». فهل يجوز وضع معان أخرى لاصطلاحات موضوعة محددة الدلالات؟! اللهم إلا إذا كان على سبيل التجاوز أو الاجتهاد الذي يقع في غير محلّه.

لقد حدّد السيد الصدر اتجاهين رئيسين في حركة التفسير عامة، أحدهما أطلق عليه: «**الاتجاه التجزيئي**»، الذي يتناول فيه المفسّر القرآن الكريم آية فآية، وفق تسلسل تدوين الآيات في المصحف الشريف؛ حيث يسير المفسّر مع المصحف ويفسّر قطعاته تدريجياً بما يؤمن به من أدوات ووسائل، وما له من مؤهلات، بهدف فهم مدلول الآية، لتنتهي حصيلة هذه الرحلة إلى تقديم مجموعة مدلولات القرآن الكريم ملحوظة بنظرة تجزيئية[٤]. أما الاتجاه الآخر، فقد أطلق عليه اسم: «**الاتجاه التوحيدي أو الموضوعي**»؛ حيث يحاول المفسّر القيام بالدراسة القرآنية لموضوع من موضوعات الحياة العقائدية أو الاجتماعية أو الكونية لتحديد موقف نظري للقرآن الكريم، وبالتالي للرسالة الإسلامية، من ذلك الموضوع من موضوعات الحياة أو الكون[٥].

في التعاريف التي استعرضها المؤلف عن التفسير الموضوعي، ثمة ملاحظة نقدية هي أنها ـ في أغلبها ـ أقحمت كلمة «الموضوعي» في سياقها فيما هي لا تمتّ بصلة للتفسير الموضوعي ذي المنهج المحدّد والأدوات المشخّصة؛ بحيث يبدو أن بعض المفسرين يحلو له أن يُطلِق على منهجه التنظيمي أو الترتيبي لآيات من القرآن الكريم في موضوع معيّن، اسم التفسير الموضوعي، وهو في حقيقته تفسير تجزيئي. وقد تنبّه السيد الصدر لمثل هذه الظاهرة ـ مبكّراً ـ فأشار بوضوح إلى عدم كون تلك الدراسات من التفسير الموضوعي؛ لأنها «**ليست في الحقيقة إلا تجميعاً عددياً لقضايا من التفسير التجزيئي لوحظ في ما بينها شيء من التشابه. وفي كلمة أُخرى ليست كل عملية تجميع أو عزل دراسةً موضوعية**»[٦].

وينقل المؤلف تعريفاً لأحد الباحثين الإيرانيين يؤكد فيه أن التفسير مسعىً بشري، ويعلّق المؤلف عليه بقوله: «**إن ما يرمي إليه المؤلف في تأكيده أن التفسير هو فهم بشري، هو نفي الإطلاق عن هذا الفهم، بحيث لا يكون هو الحق وما سواه باطلاً**»[٧]. وقد ترك المؤلف التعليق على هذا الرأي.

وإني لأخال أن في هذا التعريف مغالطة خطيرة، قد تترك آثارها المدمرة في ما يأتي من الزمن على النص المقدّس، نفسه، حيث ووفقاً (للفهم البشري)، يصبح بمقدور المفسّر أن يُخضِعَ النص القرآني المقدّس ـ الذي حفظ وحدة المسلمين منذ صدر الرسالة وإلى الآن ـ إلى فهمه الخاص، وهو في العملية التفسيرية يعد من الثوابت في ما يحلّ أو يحرم أو يرشد، بل هو ثابت في جميع مناسباته. نعم، المتغيِّر الوحيد في العملية التفسيرية هي الأدوات التي

يستخدمها المفسّر في الكشف عن مدلولات النص، خصوصاً إذا كان ضمن المنهج التفسيري الموضوعي الذي يحاول كشف النظرية القرآنية في موضوعات خارج القرآن.

وتحت عنوان: «**نشأة الاتجاه الموضوعي**»، استعرض المؤلف عدداً من الآراء التي تتفاوت في تحقيبها للتفسير الموضوعي بين من يقول: إنه قديم. وبين من يقول: إنه جديد. وبين من يقول: إن ممارسته قديمة واصطلاحه جديد. وقد استعرض المؤلف آراء لباحثين كان أقومها رأي السيد الصدر نفسه؛ حيث ذكر أن نشأته جاءت كاستجابة للتحدّيات الداخلية والخارجية التي يعاني منها المسلمون، والتي على رأسها ضغوطات الحضارة الغربية وقدرتها المكثفة على توليد المزيد من النظريات والأفكار، ما يملي التوجه صوب الاتجاه الموضوعي الذي يضمن التحام القرآن بالواقع الإسلامي، وتقويم التجربة البشرية لما يحمله من قدرات على اكتشاف النظريات وصياغتها[٨]، وينقل المؤلف رأياً غريباً لأحد الباحثين يؤكد فيه تأثيرات المنهج الغربي الاستشراقي على صياغة منهج التفسير الموضوعي خصوصاً في مصر والشام؟!

وتحت عنوان «**الفوائد وعناصر أخرى**»، يتناول المؤلف فوائد التفسير الموضوعي أقرأ منها: الاستجابة لتحديات الحياة واستيعاب متغيراتها، وهذا ما أكده السيد الصدر نفسه، أضف إلى ذلك عنصر مواكبة الحياة، وتفجير حركة الإبداع الفكري لدى المسلمين، وإنقاذ حركة التفسير من الجمود في مناهجه القديمة، وتطوير أداء المفسّر، وإجراء المصالحة بين النص والواقع، وتحقيق العصرنة الإسلامية من خلال مرجعية القرآن الكريم نفسه، وإثبات القيمومة القرآنية بمنطق الفعل والتجسيد وليس بمنطق النقل والتنظير. ومن العناصر التي تناولها المؤلف مؤهّلات المفسر التي ساقها تحت عنوان: «**الأركان**» وهي المعرفة العميقة بالإسلام، والوعي المعمق للواقع المعاش، والقدرة الخلاّقة على التحليل والتركيب والتنظير.

وتناول هذا الفصل من الكتاب عناوين أخرى من مثل: «**خطوات الممارسة**» و«**اتجاه أم منهج**» و«**تحديدات أخيرة**»، وهي من وجهة نظري لا طائل من ورائها في موضوعة الكتاب، فالقول مثلاً، بوجود ثلاثة اتجاهات في المسارات الجديدة في التفسير هي: الاتجاه الهدائي، والاتجاه الأدبي، والاتجاه العلمي، وأن التفسير الموضوعي يأخذ موقعه في إطار الاتجاه الهدائي، قول غير دقيق وغير علمي ومبهم، يخبط أكثر مما يقرر حقيقة، علماً أن المؤلف نقل هذا الكلام عن بعض الباحثين.

وفي الفصل الأخير من الكتاب «**الجانب التطبيقي**»، يتناول المؤلف أكثر من عشرة عناوين فرعية، تصدَّرَها عنوان «**مسألة المنهج**»، وقد عرض تحته مشكلة العبث المنهجي التي يقع فيها بعض الإسلاميين؛ إذ يُقحِم مصطلحاً ما في غير محلّه، أو يحاول التطفل على مصطلح من غير أن يلمّ إلماماً كاملاً بعناصره ومحتواه الخاص. وقد حاول المؤلف

إيجاد مثله من واقع تجربة التفسير الموضوعي فقال: «**والذي نخشاه أن تكون بعض ممارسات المدرسة الإسلامية في تعاطيها مع فكرة «المنهج الموضوعي» تعبّر عن أزمة من هذا القبيل؛ إذ رأينا الواقع الذي تنتسب إليه بعض أمثلة التفسير الموضوعي أخذت تبتعد جزئياً أو كلياً عن الهدف المراد للتفسير الموضوعي، بل ربما لا صلة لبعضها بروح التفسير الموضوعي في ما يرمي إليه، وفي مكوّناته وفي خطّه، إلا بمحض الانتساب إليه، وبرفع شعاره المنهجي. لقد شهدنا في غمرة العقد ونصف العقد المنصرم ولادات شوهاء على طريق ممارسة المنهج الموضوعي، ليس في بعضها من جهد، سوى عودة أصحابها إلى «معجم مفردات القرآن الكريم» واستقصاء مجموع الآيات المتوحّدة في اللفظ**»[٩].

وقد عزا المؤلّف سبب هذا العبث المنهجي إلى التعاطي العرضي والطارئ للباحثين والدارسين مع المنهج، معتبراً المعاناة الفكرية دالّة على التعاطي الصحيح مع المنهج، تماماً كما فعل السيد الصدر الذي أبدع في هذا الاتجاه من خلال المعاناة والنضج الفكري الشامل والمستوعب للفكر الإسلامي، ومن خلال الترابط بين أحكام الإسلام بوصفه كلاً لا يتجزأ.

ثم استعرض المؤلف خمسة أعمال تفسيرية تنسب نفسها، أو ينسبها بعضٌ إلى المنهج الموضوعي وهي حسب الترتيب الذي تناوله المؤلف:

١- منهج الدكتور محمد عبدالله درّاز.

استهلّ المؤلف حديثه عن المرحوم عبدالله درّاز بترجمة لحياته واهتماماته، وأهمّ مؤلفاته ونظريته الأخلاقية من خلال دراسته: «**دستور الأخلاق في القرآن الكريم**». ويقوم منهج درّاز على مبدأ الوحدة المنطقية أو الموضوعية للقرآن الكريم في موضوع معيّن، من خلال اكتشاف روح القرابة بين الآيات وصولاً إلى إيجاد الوحدة المنطقية. ووفقاً للعناصر الآتية:

أ- جمع النصوص وفق نظام خاص.

ب- الجمع يكون على أساس روح القرابة بين النصوص والنسيج الفكري الموحد بينها.

ج- إرساء النصوص القرآنية على وحدة منطقية تعبر عن الشريعة الأخلاقية من القرآن.

د- الوصول إلى معنى فسيحٍ للأخلاق، يتجاوز معطيات الدراسات التجزيئية.

والملاحظة الأساسية المستنتجة هي أن منهج درّاز هو الآخر، لا يمتّ للتفسير الموضوعي بصلة، وأن ما كان ينبغي بالنسبة للمؤلف أن يقرأه في إطار إنتاجه هو، لا في إطار نتاجات الآخرين ومصطلحاتهم. فالتفسير الموضوعي الذي أسّسه السيد الصدر وفق آلية ومنهجية معيّنة، ينطلق فيها المفسّر بحركة مزدوجة من الواقع الحياتي إلى القرآن، ومحاولة اكتشاف صلة القرابة بين الواقع والقرآن، وعقد المصالحة بينهما وصولاً إلى اكتشاف مركّب قرآني محدَّد عن موضوع من

موضوعات ذلك الواقع. هذا الطرح لا يلتقي لا من قريب ولا من بعيد مع منهج درّاز الذي يحاول أن يجمع نصوصاً من القرآن في موضوع معيّن على قاعدة اكتشاف صلة القربى بين النصوص نفسها، وليس بين الواقع الحياتي وبينها. وفرق بين الذي يبحث في صلة القرابة بين الحياة وبين القرآن، وبين الذي ينقّب عنها في القرآن نفسه!! ثمَّ تناول المؤلف الاتجاه الموضوعي عند الشهيد الصدر، ولا أدري لماذا أدرج المؤلف نظرية السيد الصدر ضمن التجارب التي ادعت لنفسها أنها تمثّل المنهج الموضوعي في التفسير وقد عنوَن كتابه: «التفسير الموضوعي.. مقارنات بين السيد الصدر وآخرين» فالمقارنة واقعة بين السيد الصدر باعتباره مُبدع هذا المنهج والآخرين الذين حاولوا تقمّص منهجه بنحو معيّن.

٢- منهج الشيخ ناصر مكارم الشيرازي

ثمَّ تناول المؤلف تجربة الشيخ ناصر مكارم الشيرازي التي تتقوّم بخمس مراحل:

أ- مرحلة تفسير مفردات ألفاظ القرآن.

ب- مرحلة التفسير الترتيبي-التجزيئي.

ج- مرحلة التفسير الموضوعي.

د- مرحلة التفسير الحلقي-الارتباطي.

هـ- مرحلة التفسير الكوني الشمولي أو الكلي.

وفي مجال التطبيق يتناول المؤلف موضوع الشفاعة الذي عَرَضَ له القرآن في آيات كثيرة، حيث يقوم المفسّر بجمع آيات الشفاعة في مكان واحد ليدرسها بحثاً عن موقف موحّد تتكامل عناصره عبر الآيات المختلفة[١٠]. وأعتقد أن هذا النمط من التفسير لا يلتقي مع الموضوعي إلا في عملية الجمع فقط. وقد قيّم المؤلف هذا المنهج التفسيري بقوله: «**إن المعنى الذي يطرحه الشيخ مكارم للتفسير الموضوعي لا يعدو أن يكون تطويراً في منهج التفسير التجزيئي الترتيبي نفسه**»[١١].

وتحت عنوان: «الخاتمة»، أدلى المؤلف برأيه الحاسم حول ضرورة التمييز بين المنتسبين إلى هذا الاتجاه بين المنهج الشكلي وبين حقيقة المنهج، مبيّناً: «**إن المنحى السائد في أغلب المحاولات التي تنتسب إلى التفسير الموضوعي هو الطابع التكراري ذاته التي تتّسم به كثرة غالبة من التفسير التجزيئي**»[١٢]. ثم يؤكد: «**عند هذا التمييز بين الحقيقة والشكل، يعبّر مشروع الصدر عن واحد من أبرز خصائصه في ما يعكسه من وضوح في المفهوم، وفاعلية في النموذج التطبيقي الذي يقدّمه؛ بحيث تحوّل عند عدد مهم من الباحثين والدارسين -بالأخص في الساحة العربية- إلى معيار تقاس به بقية المشاريع، وإلى بوصلة تحدّد المسار الذي من المفروض أن تخطوه الدراسات القرآنية على هذا الطريق**»[١٣].

الهوامش

(١) **التفسير الموضوعي: مقارنات بين السيد الصدر وآخرين**، جواد علي كسار، مؤسسة الثقلين الثقافية، الطبعة الأولى، بيروت ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م.

(٢) المصدر نفسه، ص ٣٣.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٢.

(٤) **المدرسة القرآنية**، ص ٢٩.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٣.

(٦) المصدر نفسه، ص١٧.

(٧) **التفسير الموضوعي...**، ص ٢٠-٢١.

(٨) المصدر نفسه، ص ٣٧.

(٩) المصدر نفسه، ص ٧٠.

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٠٩.

(١١) المصدر نفسه، ص ١١٣.

(١٢) المصدر نفسه، ص ١١٩.

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٢١.